



كوامارى عيراق  
داد كاي بالآي نيئتوحدادي

جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ١٢٢/اتحادية/تميز/٢٠١٢

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١٢/٩/٩ برئاسة القاضي السيد مدحت محمود وعضوية كل من السادة القضاة فروع محمد السامي وجعفر ناصر حسين وأكرم طه محمد وأكرم أحمد بابان ومحمد صائب النقشبندي وعبود صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كوركيس وحسين أبو الأتمن المأذونين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

المميز- المدعى عليه -/ محافظ البصرة/وكيلته الموظفة الحقوقية ليلى فائق طه .  
المميز عليه - المدعى -/نزار ربيع نعمة الجابري وكيله المحامي علي حسين السعدي .

#### الإدعاء

ادعى المدعى (المميز عليه) بواسطة وكيله أمام محكمة القضاء الإداري بأن محافظ البصرة قد وجه لموكله (النائب الاول لمحافظ البصرة) عقوبة الإنذار بموجب كتابه المرقم (٣٧٨/١) في ٢٠١٢/١/١٨ للأسباب الواردة فيه ، وحيث ان موكله انتخب من مجلس محافظة البصرة كما ينتخب المحافظ وحيث ان موكله المعترض ليس بموظف ولا يخضع لفتاوى انضباط موظفي الدولة والقطاع العام حتى يمكن معاقبته بعقوبة الإنذار واتما هو بمركز قانوني خاص منتخب من مجلس المحافظة طبقاً لاحكام قانون المحافظات غير المنتظمة باقليم رقم ٢١ لسنة ٢٠٠٨ المعدل وان كل ما يمكن اتخاذه بحق نائب المحافظ هو اقالته من منصبه طبقاً لاحكام المادة (٣٨) من قانون المحافظات غير المنتظمة باقليم رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٨ وعليه لا صلاحية قانونية لمحافظ البصرة بمعاقبة نائبه بهذه الصورة كما يعاقب صغار الموظفين رغم انه لا يملك صلاحية معاقبته باي عقوبة طبقاً لاحكام قانون المحافظات غير المنتظمة باقليم رقم ٢١ لسنة ٢٠٠٨ الذي لا يوجد فيه نص قانوني اجاز معاقبته كحصانة للمحافظ ونوابه واعضاء المجالس المحلية باعتبارهم جزء من الحكومة المحلية هذا بالاضافة الى كون اسباب فرض العقوبة محرمة قانوناً باعتبارها نوع من انواع تكميم الافواه وهذا يخالف ما ورد بالمادة (٣٨) من الدستور التي كفلت حرية التعبير عن الرأي بكل الوسائل ، واذا كان نائب المحافظ لا يحق له التصريح للصحافة



كوٲماری عیراق  
داد كای بالآی نیتتیحادی

جمهوریة العراق  
المحكمة الاتحادیة العلیا

العدد: ١٢٢/اتحادیة/تمیز/٢٠١٢

بأمر معنة تخص المحافظة ولا تشكل اسراراً فما هو مركزه القانوني من ذلك . نظلم المدعي لدى المدعي عليه/اضافة لوظيفته بتاريخ ٢٠١٢/١/١٩ ولم يتم الرد عليه مما يعتبر رفضاً للنظلم ، اقام المدعي دعواه بواسطة وكيله بتاريخ ٢٠١٢/٢/٢٦ طالباً الحكم بالغاء عقوبة الاذار الموجهة لموكله . ونتيجة المرافعة الحضورية العلنية قررت المحكمة بتاريخ ٢٠١٢/٦/٢٧ وبعدد الاضبارة (٧٨/قضاء اداري/٢٠١٢) الحكم بالغاء عقوبة الاذار الموجهة الى المدعي بالكتاب المرقم (٣٧٨/١) في ٢٠١٢/١/١٨ ، طعننت وكيلة المميز بالحكم امام المحكمة الاتحادية العليا بموجب لاحتها التمييزية المدفوع عنها الرسم بتاريخ ٢٠١٢/٧/١٧ طالبة نقضه لاسباب الواردة فيها .

### القرار

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان الطعن التمييزي مقدم ضمن المدة القانونية قرر قبوله شكلاً ولدى عطف النظر على الحكم المميز وجد انه صحيح وموافق للقانون للأسباب الواردة فيه ذلك لان نائب المحافظ ينتخب بالاغلبية المطلقة لعدد اعضاء مجلس المحافظة اسوة بالمحافظ وفقاً للمادة (٧/سابعاً/١) من قانون المحافظات غير المنتظمة باقليم رقم ٢١ لسنة ٢٠٠٨ المعدل وهو مكلف بخدمة عامة لكنه لا يعد موظفاً ولا يطبق عليه قانون اتضباط موظفي الدولة رقم (١٤) لسنة ١٩٩١ المعدل وانما يمكن استجوابه واقلته من قبل مجلس المحافظة وفقاً للمادة (٧/ثامناً) من القانون المذكور فالمادة (٣٨) منه نصت على (يسري على نائبي المحافظ احكام اقالة المحافظ المنصوص عليها في هذا القانون) . فاذا كان نائب المحافظ قد ارتكب فعل الاهمال او التقصير في اداء الواجب والمسؤولية فان ذلك يعد سبباً مبرراً لاقالته من قبل مجلس المحافظة ولا شك ان الاقالة اشد وقعاً على نائب المحافظ من العقوبات الانضباطية المنصوص عليها في قانون اتضباط موظفي الدولة والذي لا يسري عليه كما ذهب مجلس شوري الدولة بقراره رقم (٢٠١٠/١٤٦) في ٢٠١٠/١٢/٨ . وحيث ان قرار محكمة القضاء الاداري قد

كوٲ ماري عيراق  
داد كاي بالآي نيٲٲيحيادي



جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ١٢٢/اتحادية/تمييز/٢٠١٢

التزم وجهة النظر هذه ، وعليه قرر تصديق الحكم المميز ورد الاعتراضات التمييزية  
وتحميل المميز رسم التمييز وصدر القرار بالاتفاق في ٢٠١٢/٩/٩ .

الرئيس  
مدحت المحمود

العضو  
فاروق محمد السامي

العضو  
جعفر ناصر حسين

العضو  
أكرم طه محمد

العضو  
أكرم احمد بابان

العضو  
محمد صائب النقشبندي

العضو  
عبود صالح التميمي

العضو  
ميخائيل شمشون قس كوركيس

العضو  
حسين أبو التمن

طسيو  
٠٣ الدعاوي